

كتلة الأحرار: استحقاقنا ربع حصة التحالف الوطني من المناصب الأمنية

مقرب من المالكي يكشف رغبة صدرية بحسم الداخلية للحصول على وكالتها



أكد مصدر مطلع مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أنه بات بحكم المستحيل حسم الوزارات الأمنية لعدم وجود رغبة لدى القائمة العراقية في تقديم مرشح مقبول لوزارة الدفاع، المصدر اتهم القائمة بمحاولتها استغلال حصولها على المنصب وفقاً للاستحقاق الانتخابي بالتأثير في الوضع الأمني من خلال تقديم أسماء تثار حولها الشبهات، غير أنه كشف أن توفيق الياسري بات الاسم الأكثر حظاً لتسلم الداخلية في حال إنهاء الخلافات مع العراقية، مشيراً إلى وجود رغبة من التيار الصدري على حسم هذا الملف للحصول على وكالة وزارة الداخلية.



□ بغداد / إياس حسام الساموك

رابع استحقاق التحالف الوطني في المؤسسة العسكرية، شدد عليه الصديريون، وقالوا أن الوزارات الأمنية خالية اليوم من أتباعهم لاسيما في المناصب الخاصة. وقال مقرب من رئيس الحكومة، "أنه من المستبعد حسم الوزارات الأمنية في هذه الدورة بسبب عدد من المشاكل السياسية التي تمر بها البلاد وبالتالي فإن هذا الملف بات ثانوياً وأن المالكي حين أسندها بالوكالة كانت تلك رسائل وجهها إلى الفرقاء بأن عدم رغبة العراقية في تقديم مرشح مقبول لن يعكس عمل هذه الوزارات بل ستبقى حتى انتهاء عمل الحكومة الحالية". وتابع المقرب الذي فضل عدم ذكر اسمه لـ(المدى)، "أسس ثلاث مطالبات بين الحين والآخر من قبل التيار الصدري بالصورة اكتمال الكابينة الوزارية من خلال تقديم مرشح الداخلية، ولكن الغرض مما يطالب به الصديريون الحصول على وكالة وزارة الداخلية بعد التحفظات التي تصدر منهم بشكل دائم



بوجود رغبة لقياداته الحقيقية في الخارج خمسين الخنجر لإسناد منصب وزير الدفاع إلى اشخاص مشكوك في ولائهم لجهات خارجية وهو ما يتخوف منه رئيس الوزراء. بالمقابل فإن التيار الصدري يؤكد عدم اعتراضه على الأسدي شخصياً، كما شكى تهميشه (التيار) داخل الوزارات الأمنية، مطالباً بإحادي وكالات وزارة الدفاع وأخرى في المخابرات مقارنة بما أخذته باقي مكونات التحالف الوطني. النائب عن التيار أمير الكنتاني قال في تصريح خص به (المدى) "نحن في التيار لا ننشخص الأزمة على أساس وجود وزارة الداخلية بيد عدنان الأسدي، فالمناصب بأهلها تحتاج

ندار من قبل الأسدي، والوكالات الأخرى فهي من حصة التحالف الكرديستاني والمجلس الإسلامي، فضلاً عن القائمة العراقية، وهذا الأمر ينسحب على الدفاع لا التابع الكنتاني "ثمة مشكلة يجب حلها من خلال حسم المناصب الأمنية، فهناك خروقات كبيرة لوزارة الأمن الوطني ومستشارية الأمن القومي وجهاز المخابرات، وهو أمر خطير للغاية خلافاً لمبدأ السوازن الذي يحصل بموجبه التيار الصدري على ربع استحقاق التحالف الوطني داخل مؤسسات الدولة بما فيها الوزارات الأمنية". أكدت القائمة جميع المكونات العراقية جاء مطابقاً مع ما جاء به الصديريون، إذ علاوي امتعض جميع المكونات السياسية من هيمنة حزب الدعوة الذي يتزأهه المالكي على منصب

نواب يشجبون قانون حظر التدخين .. ويعدون بنقضه

□ بغداد / المدى

أثار اقرار قانون يحظر التدخين حفيفة اللجنة القانونية في مجلس النواب، التي اكدت أن بعض فقرات القانون مخالفة للدستور، فيما أشارت إلى أن النواب المعترضين سيقدّمون طعناً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتلك الفقرات.

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت خلال جلسته الـ ١٧ من الفصل التشريعي الثاني للسلطة التشريعية الثانية التي عقدت، أمس الأول الخميس، (٢ شباط الحالي)، على قانون مكافحة التدخين. وقال عضو اللجنة محمود الحسن، إن مشروع قانون حظر التدخين الذي تم التصويت عليه في جلسة مجلس النواب التي عقدت، أمس الأول الخميس، أضيفت اليه بعض الفقرات المخالفة للدستور من قبل لجنة الصحة والبيئة".

وأضاف الحسن أن "عددا من النواب اعترضوا على الفقرات التي اضافتها لجنة الصحة كونها مخالفة لباي الحريات العامة في الدستور"، مشيراً إلى أن القانون يقيد الحريات من خلال حظر التدخين في أماكن العمل وأماكن المناسبات الخاصة وهذا لا يجوز". ودعا الحسن إلى "تعديل القانون ليشمل فقط الأماكن العامة مثل الدوائر الحكومية الرسمية"، مؤكداً أن "النواب المعترضين على القانون سيطلبون بعض فقرات القانون أمام المحكمة الاتحادية العليا بسبب مخالفتها للدستور".

وتنص المادة الرابعة من القانون الذي حصلت "المدى"، على نسخة منه، على منع التدخين داخل مباني الهيئات الرئاسية والوزارات والدوائر والمؤسسات التعليمية والترفيهية والصحية والمطارات والشركات والمصانع في المحافظات كافة، إضافة إلى المسارح ودور العرض والفنادق والنوادي والمطاعم وقاعات الاجتماعات ووسائل النقل العام والخاص الجماعية البرية والبحرية والجوية في الرحلات الداخلية والخارجية، فضلاً عن محطات الوقود كافة. وأشارت المادة السادسة من القانون إلى منع الترويج للتدخين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والمؤسسات الثقافية والرياضية ودور النشر والتوزيع ومكاتب الدعاية والإعلان، فضلاً عن "منع الصغير والحدث من التدخين أو ممارسة مهنة بيع وشراء التبغ ومشقاته، كما أكد القانون في مادته التاسعة حظر استيراد وتصنيع أي نوع من أنواع التبغ أو منتجاته تزيد نسبة النيكوتين فيه عن (٠,٨) ملغم والقطران عن (١٢) ملغم بناء على تقرير صادر عن جهاز التقييس والسيطرة النوعية.

وتشير المادة الـ ١٧ من القانون إلى معاقبة من قد يبدخ في الأماكن العامة المحددة في المادة الرابعة من هذا القانون بغرامة قدرها عشرة آلاف دينار. وكان مجلس الوزراء العراقي أقر في السادس من شهر آب من العام ٢٠٠٩، قانون مكافحة التدخين في العراق وأحاله إلى مجلس النواب العراقي في دورته السابقة.

ووقع العراق خلال العام ٢٠٠٧، على بنود اتفاقية الصحة العالمية لمكافحة التدخين حول العالم والتي تشمل حظر أنواع التدخين في الأماكن العامة، وعدم السماح بالترويج لمنتجات التبغ، وتقنين استيرادها. يذكر أن منظمة الصحة العالمية اكدت في تقريرها الذي صدر خلال العام ٢٠١١، ارتفاع عدد المدخنين في العراق إلى نحو ٧,٥ مليون مدخن، أي حوالي ثلث السكان، مشيرة إلى أن حجم الاستهلاك السنوي وصل إلى ما يقارب المليار علبة سجائر، تبلغ حصة كل فرد منها سنوياً ١٢٠٠ سيجارة.

جدول زيارة رئيس الوزراء الكويت يخلو من ميناء مبارك



رجحت بغداد ان تكون زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى الكويت بعد انتهاء تشكيل الحكومة هناك، غير ان جدول الزيارة خلا من مناقشة ميناء مبارك الكويتي، في حين دعت كتلة الفضيلة البرلمانية، المالكي إلى إدراج قضية ميناء مبارك في جدول زيارته المرتقبة إلى الكويت، فيما أكدت أن التأخر ببناء ميناء الفاو العراقي سهل على الكويت الوصول بميناء مبارك إلى مراحل متقدمة.



□ بغداد / المدى

وكانت الحكومة الكويتية قد أكدت في وقت سابق، استعدادها لاستقبال رئيس الوزراء نوري المالكي شريطة عدم وضع ميناء مبارك على طاولة المناقشات. قال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن "زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى دولة الكويت مازالت قائمة"، مؤكداً أن "رئيس الحكومة يسعى من هذه الزيارة لإنهاء كافة الملفات العالقة بين البلدين بالطرق الدبلوماسية ومن دون أية مشاكل". وأكد الدباغ في بيان له صدر أمس ونقلته عدد من وسائل الإعلام إلى إن "زيارة رئيس الحكومة إلى الكويت ستكون بعد انتهاء انتخابات مجلس الأمة والانتهاج من كافة إجراءات تشكيل الحكومة هناك". وأضاف المتحدث باسم الحكومة ان "لقاء رئيس الوزراء المالكي بكار مسؤولي دولة الكويت مهم جدا حيث سيركز على كيفية حلحلة الملفات العالقة بين البلدين بما فيها مسألة التعويضات والترسيم الحدودي، فضلاً عن ملفات أخرى تم



وتابعت المسعد أن "السياسيين والمواطنين ينتظرون بترقب شديد إنشاء ميناء الفاو الذي بات يمثل حلماً بالنسبة إليهم كونه ينعش الاقتصاد العراقي"، مشيرة إلى أنه "سمعنا منذ أشهر عدة عن انجاز التصاميم الأساسية لميناء الفاو الكبير لكن حتى الآن لم نلمس شيئاً على ارض الواقع، وهذا الأمر في منتهى الخطورة".

وكشفت كتلة الفضيلة (٣١ كانون الثاني ٢٠١٢)، عن جمع توقعات أكثر من ٧٠ نائباً لغرض استضافة اللجنة الفنية المكلفة بتقصي الحقائق عن ميناء مبارك الكويتي في مجلس النواب، مطالبة رئاسة البرلمان بعرض تقرير اللجنة خلال جلسات الأسبوع الحالي، فيما أشارت إلى اتخاذ مجلس التعاون الخليجي قرارا يدعم استمرار الكويت بإنشاء الميناء.

وأكد رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، نهاية آب الماضي، أن العراق سيقف بوجه ميناء مبارك إذا كان إنشأؤه يتعارض مع مصالح العراق أو يضر بها.

وباشرت الكويت، في السادس من نيسان ٢٠١١، بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً على وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع ميناء ميناء الفاو الكبير، مما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية واستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

وطالب العراق في ٢٧ من تموز الماضي، رسمياً من الكويت وقف العمل مؤقتاً بميناء مبارك، حتى التأكد من أن حقوق العراق في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر في حال بناء الميناء، فيما أعلنت الكويت، في اليوم نفسه، عن رفضها طلب العراق بالتوقف عن بناء ميناء مبارك، معتبرة أن طلب العراق بهذا الشأن لا يستند إلى أي أساس قانوني، وفيما جددت تأكيدها على أنه يقع ضمن الحدود الكويتية، أشارت إلى أن الميناء لا يعيق الملاحة البحرية في خور عبد الله.

من جانبها قالت النائبة عن الفضيلة سوزان السعد في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "المشاكل مع الكويت باتت تهدد المواطن العراقي بشكل كبير وتؤثر على المستوى المعاشي له"، داعية رئيس الوزراء نوري المالكي إلى التعجيل بزيارة الكويت لحل المشاكل العالقة وإدراج قضية ميناء مبارك ضمن جدول أعمال زيارته".

وطالبت المسعد ب"تخصيص المبالغ الكافية لإنشاء ميناء الفاو بأسرع وقت ممكن، وإحالته إلى شركة استثمارية لها خبرة في إنشاء الموانئ"، مؤكدة أن "التأخر ببناء ميناء الفاو سهل على الكويت الوصول إلى مراحل متقدمة لإنشاء ميناء مبارك في وقت قصير".

البلدين الجارين". دون الإشارة إلى ملف ميناء مبارك الكويتي.

وأعلنت الحكومة الكويتية، في ١١ من كانون الثاني الماضي، عن تأجيل زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بسبب اشتغالها بالانتخابات العامة، فيما أكدت أنها تنترقب زيارة المالكي باهتمام لاستكمال المفاوضات وحل القضايا العالقة.

وكان وزير النقل العراقي هادي العامري قد أكد، في السادس من تشرين الأول ٢٠١١، أن التقرير الفني الخاص بميناء مبارك يؤكد أنه سيضخ كثيراً بموانئ العراق وسوف يخفقها في حال اكتمال جميع مراحلها، داعياً الكويت إلى بنائه في موقع آخر.